نظريّة العامل بين البصرة والكوفة
-دراسة في مجلس أبي عمر الجرمي وأبي زكريا الفراء-

Factor theory between Basra and Kufa
Study in Abu Omar Eljarmi's assembly with Abu Zakaria Elfarraa

أ. كريمة محاوي*

تاريخ الاستلام: 07-09-2020 تاريخ القبــول: 05-01-2021

ملخّص: نظريّة العامل في النّحو العربيّ من أهم مجالات الدّراسة التي حظيت بعناية الباحثين قديما وبخاصّة الخلاف الذي نشأ بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة. ويعود الخلاف بين المدرستين إلى المبادئ التي انطلقت منها كل مدرسة في تقعيد القواعد وتبريرها. حيث اعتمدت مدرسة البصرة منهج القياس، في حين اعتمدت الكوفة الوصف المباشر للظاهرة اللغويّة.

هذا الاختلاف بين المدرستين أثرى المكتبة العربيّة بدراسات كثيرة، لكنّه في الوقت ذاته زاد من تعقيد الدّراسات النّحويّة على طلاب العلم وبخاصّة في المرحلة الرّاهنة. وهذه دراسة لواحدة من المناظرات القديمة تحاول جس نبض نظريّة العامل وتأثيرها في الدّراسات اللغويّة.

كلمات مفتاحيّة: العامل؛ النّحو؛ الجرمي؛ الفراء؛ مجالس.

Abstract: The factor theory is one of the most important field which has received great attention, especially the controversy between Basra and Kufa School. The controversy between them is due to the principles on which they were based in limiting and justifying the rules. The Basra School adopted the method of

*المدرسة العليا للأساتذة، بشّار، الجزائر، البريد الإلكتروني: karimmehaoui.1ik@gmail.com (مؤلّف مرسل).

measurement, while Kufa adopted a direct description of the linguistic phenomenon.

Thus, enriched the Arabic library, but at the same time it increased the complexity of grammatical studies on students, especially in the current stage. That a study discussing one of the ancient debates that attempts to analyse factor theory and its influence on linguistic studies.

Keywords: factor; grammar; El Jarmi; Al Farraa; assembly.

1. مقدّمة: تعدّ نظريّة العامل أساسا من الأسس التي بني عليها النّحو العربيّ على الرّغم من الخلاف الكبير الذّى وقع بسببها بين المدرستين النّحويتين العريقتين البصرة والكوفة. غير أنّ تدريس النّحو العربيّ عندنا في المراحل التّعليميّة المختلفة يبدو بعيدا عن تقديمها التّقديم الصّحيح والمناسب لطلاب اللغة العربيّة. فإذا اختار الطّالب دراسة النّحو العربيّ في الجامعة فإنّه يصطدم بنظريات كثيرة واختلافات معقّدة في قضايا النّحو العربيّ تجعل أمر البحث والتّفقه في النّحو عسيرا، وبخاصّة في المراحل الأولى من التّعليم الجامعي. والأمر يعود، في نظري، والتّطور الحاصل في شتى المجالات التي أثرت بشكل واضح على اللغات المختلفة إلى تقصير المتخصّصين في ولوج هذا المجال وتقديمه بأسلوب بسيط وواضح يسهل على الدّارسين ولوج عالمه والبحث في موضوعاته المختلفة، وتطويره بما يتناسب.

إنّ نظريّة العامل في النّحو بحاجة إلى تعريف وتحليل ومناقشة، وكان علماؤنا السّابقون قد سبقونا في هذا؛ فمنهم من تدارسها وأثبتها موافقا للبصرة في منهجها ومنهم من رفضها وقدم الأدلة على عدم جدواها، ومنهم من رأى أنّها زادت النّحو تعقيدا ويمكن الاستغناء عنها، ومن العلماء من أخذ موقفا وسطا بين البصرة والكوفة في قضايا النّحو المختلفة مرة يميل إلى كفة البصرة ومرّة أخرى يميل إلى مواقف الكوفة النّحويّة. فما هي نظريّة العامل في النّحو؟ وما الدّاعي إلى وجودها؟ وما سبب الخلاف بين البصرة والكوفة حولها؟ وهل يعد الخلاف بين البصرة والكوفة حول نظريّة العامل خلافا مؤسّسا على أسس علميّة أم أنّه مجرّد خلاف في الرّؤيّة؟ وما هي الفائدة التي يجنيها الدّارس للنحو العربيّ من معرفة نظريّة العامل؟

هذه أسئلة أسعى للإجابة عنها من خلال دراستي للحوار الذي دار بين أبي عمر الجرمي والفراء في مجلسهما حول نظريّة العامل، منتهجة المنهج الوصفي التّحليلي؛ بحيث أحدّد المسألة النّحويّة وأقوم بتحليل الحوار الذي دار بينهما وأدرس الأمثلة الواردة والمعطيات والأدلة التي أوردها كل من العالمين. كما أناقش الأفكار الواردة في المجلس والإشكاليات التي يمكن ملاحظتها من خلال هذه الدّراسة، مع إيراد لآراء بعض العلماء والدّارسين قديما وحديثا حول نظريّة العامل. تهدف هذه الدّراسة إلى فتح ملف علمي في مجال النّحو العربيّ، والاقتراب من قضيّة نحويّة تراثيّة كان لها أثر كبير في تأسيس النّحو العربيّ، وهذا بغيّة تقريب النّحو لطلبتنا اليوم على أمل أن تصبح دراسة النّحو دراسة ممتعة وجذابة مثلما كانت من قبل. ومن خلال هذه الدّراسة أدعو الدّارسين المتخصّصين إلى فتح الملفّات النّحويّة المختلفة ودراستها برؤيّة حديثة وناقدة من أجل الرّقي بلغتنا مثلما فعل علماؤنا من قبل، وألاّ نترك الأمانة التي أوكلت إلينا لغيرنا. ومن أهداف الدّراسة أيضا إلقاء الضّوء على مجلس من مجالسّ العلماء التي كان لها دور في ازدهار العلم والمعرفة في العصور الإسلاميّة الأولى؛ إذ تعدّ منبعا من منابع العلم التي لا تنضب أبدا.

2. مجلس أبي عمر الجرمي وأبي زكريا الفراء:[1] ذكر ابن الأنباري أبو البركات هذا المجلس في صدد حديثه عن أبي عمر صالح بن إسحق الجرمي[2] وكانت له مع الفراء[3] محاورات ومناظرات تناقلتها كتب النّحويين واللغويّين. يقول ابن الأنباري في كتابه "نزهة الألباء في طبقات الأدباء": «ويحكى (..): أنّه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحي بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم "**زيد منطلق**" **لم رفعوا زيدا؟** فقال له الجرمي: **بالابتداء** فقال له الفراء: وما معنى الابتداء؟ قال **تعريته من العوامل**، قال له الفراء: فأظهره، فقال الجرمي: **هذا معنى لا يظهر**، قال له الفراء: فمثله، قال له الجرمي: **لا يتمثّل**، قال: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثّل.(ابن الأنباري، 1985) فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم "**زيد ضربته**" **لم رفعتم زيداً** قال: **بالهاء العائدة على زيد**، قال الجرمي: الهاء اسم، فكيف يرفع الاسم؟ قال الفراء: **نحن لا نبالي من هذا**، فأنّا نجعل كلّ واحد من المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو "زيد منطلق" قال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في نحو "زيد

منطلق" لأنّ كلّ واحد من الاسمين مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأمّا الهاء في "ضربته" ففي محل النّصب فكيف يرفع الاسم؟ فقال له الفراء: لم نرفعه به **وإنّما رفعناه بالعائد،** فقال له الجرمي: وما العائد؟ قال الفراء: **معنى** قال الجرمي: أظهره، قال: **لا يظهر**، قال مثله، قال: **لا يتمثّل**. قال له الجرمي: ***لقد وقعت فيما فررت منه***. فيقال: إنّهما لما افترقا قيل للفراء: كيف رأيت الجرمي؟ قال رأيته آية وقيل للجرمي كيف رأيت الفراء؟ قال: رأيته شيطانا.»[4]

1.2 تحديد المسألة: "**العامل في النّحو**": المسألة المختلف فيها في هذا المجلس هي نظريّة العامل التي تبنتها مدرسة البصرة وعملت بها، بناء على منهج القياس الذي اعتمدته في إرساء قواعدها النّحويّة. والعامل في اللغة من عَمِلَ يَعْمَلُ فهو عاملٌ. وجاء في لسان العرب: «العامل: هو الذي يتولّى أمور الرّجل في ماله ومِلْكِه وعمله، (ابن منظور، 1300هـ) ومنه قيل للذي يستخرج الزّكاة: عامل»[5] وفي النّحو لا تخرج لفظة عامل عن المعنى اللغوي وإنّما تخصّصه قليلا، فيقع العمل على الألفاظ بالرّفع والنّصب والجرّ، حيث يبحث النّحوي عن العوامل التي أدت إلى رفع زيد أو نصبه، بمعنى البحث عن الأسباب والعوامل المؤديّة إلى تغيير الحركة الإعرابيّة في الألفاظ داخل السّياق اللغوي. ونجد ابن منظور يورد تعريفا نحويا للعامل في معجمه: «والعمل في العربيّة: ما عَمِل عَمَلا ما فرفع أو نصب أو جرَّ، (ابن منظور، د. ت) كالفعل والنّاصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل وقد عَمِلَ الشّيء في الشّيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب.»[6] أمّا الخليل بن أحمد الفراهيدي، صاحب أوّل معجم عربيّ، فنجده يعرف العامل تعريفا لغويا مختصرا ولم يورد التّعريف الاصطلاحي النّحوي، إذ يقول: «عمل: عمل عملا فهو عامل. واعتمل: عمل لنفسه. قال:

إنّ الكريـــــمَ وأبيـــك يَعْتَمِلْ
إنْ لم يجد يوماً على من يَتَّكِلْ

(...) (الخليل، 2003) وعامل الرّمح: دون النّعلب قليلا ممّا يلي السّنان وهو صدره. قال:

أطْعَنُ النّجلاء يعوي كَلْمُهَا عامل النّعلب فيها مُرْجَحِنْ»[7]

تعدّ نظريّة العامل في النّحو العربيّ المحورَ المحرك لأبوابه المختلفة؛ ذلك أنّ المسائل النّحويّة، بدءا بالكلمة وانتهاء بالتّركيب، لا تخلو من عامل عمِل فيها، إعرابا أو تقديما أو تأخيرا، إلى غير ذلك من الأبواب. «فنظريّة العامل ليست نظريّة تتناول بابا نحويا معينا، تنتهي أهمّيتها بالفراغ منه، (بن حمزة، 2004) وإنّما هي الرّوح السّاريّة في جميع المباحث النّحويّة ابتداء من تعريف الكلمة إلى تناول التّركيب.»[8] ومسألة تحديد الرّافع للمبتدأ والخبر مشهورة في تاريخ الخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد أفرد ابن الأنباري لها بابا في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف".

2.2 دراسة المسألة: "**الرّافع للمبتدأ**": المسألة المختلف فيها في هذا المجلس هي مسألة العامل الذي رفع زيدا في قولهم: "**زيدٌ منطلقٌ**". وكان السّائل هو أبو زكريا يحي الفراء أحد أعلام الكوفة. ولعلّه كان يريد أن يظهر فساد رأي أهل البصرة في اعتمادهم نظريّة العامل لتعليل الظّواهر الإعرابيّة في النّحو. وكان نظيره في هذا المجلس أبو عمر الجرمي. وكان قد قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش.

والطّريقة التي كان يتدارس بها العلماء أحوال النّحو كانت بسيطة؛ يورد أحدهم مثالا ويطرحون الأسئلة من حوله حتى يتمكن الطّلاب من استيعاب الأحوال التي تطرأ عليه. وفي هذا المجلس اقتصر العالمان على جملة أسئلة تتمحور في مجملها حول الرّافع في المبتدأ والخبر في قولهم: "**زيدٌ منطلقٌ**". فكانت الأسئلة والأجوبة على النّحو التّالي:

الجدول رقم 1: المسألة النّحويّة بالتّفصيل

السّائل	المِثال	السّؤال	الجواب
الفراء	زيدٌ منطلقٌ	لِمَ رفعوا زيداً؟	بالابتداء.
		وما معنى الابتداء؟	تعريته من العوامل.
		فأظهره.	هذا معنى لا يظهر.
		فمثله.	لا يتمثل.

الجـرمـي	زيدٌ ضربتُـهُ	لَمَ رفعتم زيداً؟	بالهاء العائدة على زيد.
		الهاء اسم، فكيف يرفع الاسم؟	نحن لا نبالي من هذا، فإنا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملا في صاحبه في نحو: زيدٌ منطلقٌ.
		وأمّا الهاء في "ضربته" في محل نصب، فكيف يرفع الاسم؟	لم نرفعه به، وإنّما رفعناه بالعائد.
		وما العائد؟	معنى.
		أظهره.	لا يظهر.
		مثله.	لا يتمثّل.

3. آراء العلماء في رافع المبتدأ والخبر: اختلف علماء البصرة والكوفة في الرّافع للمبتدأ والخبر. أمّا البصريون فرأوا أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء؛ والابتداء عندهم وقوع الاسم في بداية الجملة، أي لم يسبقه أي ناسخ من النّواسخ أو ما يوجب تغيير حركته بقولهم: "لخلوّه/ لتعريته من العوامل". وأهل البصرة، ذاتهم، اختلفوا في الرّافع للخبر، فمنهم من رأى أنّه يرتفع بالمبتدأ، ومنهم من رأى أنّه يرتفع بالابتداء هو الآخر، ومنهم من رأى أنّه يرتفع بالمبتدأ والابتداء معا. أمّا الكوفيون فقد رأوا أنّ كلا من المبتدأ والخبر يرتفع أحدهما بالآخر، بقولهم: "يترافعان".

وأوّل العلماء الذين ينبغي أن نطلع على رأيه في هذا الصّدد الخليل بن أحمد الفراهيدي، بوصفه أوّل العلماء الذين وصلنا بعضٌ من مؤلفاته في النّحو، وهو بلا شك من أوائل من قعّدوا للعربيّة ووضعوا النّظريات اللغويّة لها. وقد سبق ذكر قوله في تعريف العامل في معجمه "العين"، وكان تعريفا لغويا ولم يشر إلى تعريفه الاصطلاحي. أمّا في كتابه "الجمل في النّحو" فقد كان إيراده لهذه المسألة بسيطا

ومباشرا جدا، منتهجا في ذلك منهجا وصفيا تعليميا. مع الإشارة إلى أنّ الخليل في كتابه هذا جمع مختلف الحالات الإعرابيّة التي تنتاب الكلمات في السّياق اللغوي فكانت أبوابه مصنفة بحسبها، حيث أفرد لوجوه النّصب بابا، ولوجوه الرّفع بابا وهكذا إلى أن استوفاها جميعها، إضافة إلى مختلف الحالات التي تكون عليها الجُمل، وفقا لأساليب العرب المعروفة في عصره.

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي عن الرّفع في المبتدأ والخبر: «**والمبتدأ وخبره:** زيدٌ خارجٌ، والمرأةُ منطلقةٌ. (الخليل، 1985) رفعتَ "زيداً" بالابتداء، ورفعتَ "خارجاً"، لأنّه خبرُ الابتداء.»[9] وفي نسخة أخرى للكتاب يقول: " رفعت زيداً لأنّه مبتدأ"[10] والملاحظ هنا أنّه لم يُطل الحديث عن العامل في رفع المبتدأ والخبر لينتقل بعدها إلى الحديث عن كان وأخواتها وأحوالها.

أمّا سيبويه، تلميذ الخليل، فقد أفاض كثيرا في معاني النّحو وأحواله المختلفة في موسوعته التي لم يسبق لها مثيل، حين ضمّن الكتاب كل ما تلقاه عن أساتذته وعلماء عصره، فشمل "الكتاب" كل ما يمكن أن يقال في النّحو وعلوم اللغة. وأصبح مرجعا، بل مصدرا يستقي منه الباحثون أصول علم اللغة. وقد ذكر المبتدأ والخبر وأحوالهما في صدد حديثه عن المسند والمسند إليه، إذ يقول: «وهما ما لا يغْنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً. فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه. (سيبويه، 1988) وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك. (...) واعلم أنّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل النّاصب والرّافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلاّ أن تدعه.(...) فالمبتدأ أوّل جزء كما كان الواحد أوّل العدد، والنّكرة قبل المعرفة.»[11] ويعد عامل الابتداء عند البصريين عاملا مهمًّا، وهو عامل معنوي غير ظاهر، ذلك أنّ الاسم إذا ما وقع في بداية الجملة ولم يسبقه أي شيء، لابد وأن يكون مرفوعا، هذا ما استقرأه علماء العربيّة من كلام العرب الذي جمعوه. واستنتجوا بعد ذلك أنّ هذا الاسم المبتدأ إذا ما سُبق بسوابق كانت تتغيّر حركته أو حركة ما بعده، فأوعزوا ذلك التّغير إلى تأثير تلك السّوابق وهذا استنتاج منطقي. ومن علماء البصرة المتألقين، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد من

علماء القرن الثّالثّ الهجري، صاحب "المقتضب" و"الكامل". يعدّ كتابه المقتضب ثاني كتاب في النّحو بعد كتاب سيبويه، غير أنّه أكثر تفصيلا وتبسيطا، ويعدّ شارحا له. كما يرى بعض الدّارسين أنّه انتقد ما جاء في "الكتاب" في بعض المسائل التي اختلف فيها مع سيبويه. يقول في باب "المسند والمسند إليه": «وهما مالا يستغني كل واحد من صاحبه. فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو (كان) و(إن) وأفعال الشّك والعلم والمجازات. فالابتداء نحو قولك: زيدٌ. فإذا ذكرته فإنّما تذكره للسامع؛ ليتوقّع ما تخبره به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه صحّ معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ (المبرد، 1994) لأنّه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له زيد، ولكنت قائلا له: رجل يقال له زيد. فلمّا كان يعرف زيدا، ويجهل ما تخبره به عنه أفدته الخبر، فصحّ الكلام؛ لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام»[12].

كان هذا عن الفائدة التي تجنى من عمليّة الإسناد، أمّا فيما يخص الرّافع للمبتدأ والخبر فنجده يقول: «فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء: التّنبيه والتّعريّة عن العوامل غيره، (المبرد، 1994) وهو أوّل الكلام وإنّما يدخل الجار والنّاصب والرّافع سوى الابتداء على المبتدأ. والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر.»[13] يبدو من قوله أنّه من أصحاب الرّأي القائل بأنّ الرّافع للخبر هما الابتداء والمبتدأ معا.

أمّا علماء الكوفة فقد انفردوا بآرائهم المخالفة لآراء البصريين في الرّافع للمبتدأ والخبر، غير أنّي لم أظفر بآرائهم إلاّ من خلال ما ورد عنهم في كتب الطّبقات والأمالي والكتب التي اهتمّت بموضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين كمثل كتاب "الإنصاف" أو الكتب التي عنيت بالمدارس النّحويّة الحديثة كمثل كتاب "المدارس النّحويّة" لشوقي ضيف. كما أنّي ظفرت برأيٍ لأحد علماء الكوفة يخصّ الحديث عن الرّافع للمبتدأ والخبر، لكنّه قول مقتضب وجدته في ثنايا مجالسّ ثعلب حيث يقول: «قوله عزّ وجلّ: ﴿ **فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ**﴾[14]قال: (ثعلب، 1956) فيومئذ مُرَافِعُ فذلك. و(يوم عسير) ترجمة يومئذ.»[15] وقوله "مُرافع" يعني أنّه المبتدأ الذي يرفع الخبر ويرتفع به، فهما يترافعان، أي كل منهما يرفع الآخر. وهو نفس القول الذي أجاب به الفراء في مناظرته لأبي عمر الجرمي في هذا المجلس.

يعدّ أبو زكريا الفراء أحد علَميْ المدرسة الكوفيّة بعد الكسائي، ويعزى إليهما وضع أركانها وإقامة أسسها وتوضيح معالمها التي تنفرد بها عن غيرها من المدارس التي سبقتها والتي لحقتها. وتعدّ نظريّة العامل أحد أهم الجوانب التي اختلفت في تحديد معالمها مدرسة الكوفة في مواجهة نظيرتها مدرسة البصرة. ومن المؤسف ألاّ يصلنا أحد كتب النّحو لهذين العالمين حتى نتمكّن من تحديد وجهة النّظر الكوفيّة فيما يخصّ الرّافع للمبتدأ والخبر بشكل واضح ودقيق. لكن هذا لا يعني أنّ وجهة النّظر الكوفيّة لم تصل إلينا، على الأقل، من خلال كتب الخلاف أو كتب المجالسّ.

تحدّث أبو البركات الأنباري عن جملة قضايا اختلف فيها البصريون مع الكوفيين فحدّدها وأورد رأيه الخاص في كل منها، وكان في ذلك أميل للبصرة. يقول في قضيّة الرّافع للمبتدأ والخبر: «ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، (الأنباري، د. ت) وذلك نحو "زيدٌ أخوك" و"عمرو غلامك". وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه..»[16] ومن الجيد أنّه أورد حجة كل من هما في رأيه؛ «أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنّا وجدنا المبتدأ لابدّ له من خبر والخبر لابدّ له من مبتدأ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه، (ابن الأنباري، د.ت) ولا يتم الكلام إلاّ بهما، ألا ترى أنّك إذا قلت "زيدٌ أخوك" لا يكون أحدهما كلاما إلاّ بانضمام الآخر إليه؟ فلمّا كان كل واحد منهما لا ينفكّ عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منها في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه؛ فلهذا قلنا إنّهما يترافعان، كل واحد منهما يرفع صاحبه»[17].

واحتج الكوفيون على البصريين في رفضهم عامل الابتداء، بقولهم إنّ التّعري من العوامل اللفظيّة لا يعدّ عاملا، لكونه انعدام لها: «إذا كان معنى الابتداء هو التّعري من العوامل اللفظيّة فهو إذا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا. (ابن الأنباري، د.ت) والذي يدل على أنّ الابتداء لا يوجب الرّفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكّنات والحروف، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة، فلمّا لم يجب ذلك دلّ على أنّ الابتداء لا يكون موجبا للرفع»[18].

وأمّا البصريون فقد ردّوا حجة الكوفيين بقولهم إنّ الابتداء عامل معنويّ والعوامل في النّحو ليست كالعوامل الحسيّة المعروفة كالنّار التي هي عامل الإحراق والماء الذي هو عامل الإغراق؛ وإنّما "هي أمارات ودلالات" لأنّ الأمارة والدّلالة تكون بالشّيء كما تكون بعدمه، ومثّلوا لذلك، مثلما جاء في الإنصاف، بعمليّة صبغ الثّوب فإذا صبغت ثوبا وتركت آخر، لكان عدم صبغ الثّاني دال عليه أيضا.

وقضيّة الرّافع للمبتدأ والخبر امتد الخلاف فيها إلى علماء بغداد ومصر والأندلس فيما بعد؛ منقسمين بين مؤيّد للبصرة ومؤيّد للكوفة، ومنهم من رفض منهج كليهما داعيا إلى التّجديد في أساليب دراسة النّحو العربيّ، مثلما فعل ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرّدّ على النّحاة" حينما ثار على مناهج النّحو القديمة، حتى أنّه دعا إلى إسقاط القول بالعامل في النّحو. ومن المتأخّرين أبوعلي الفارسي، الذي وصلنا كثير من مؤلّفاته في علوم اللغة، له منهجه الخاص في دراسة النّحو حيث اعتمد منهج المدرستين بشكل توفيقي إلى حد بعيد، حيث وافق آراء البصريين في مسائل كما وافق آراء الكوفيين في مسائل أخرى، واستقل برأيه في عدد من المسائل.

يقول أبو علي الفارسي عن الابتداء: «الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به. وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرىً من العوامل الظّاهرة، ومسندا إليه شيء ومثاله: زيدٌ منطلق، وعمرو ذاهب، (الفارسي، 1969) والعلمُ حسنٌ، والجهلُ قبيحٌ، فزيدٌ ارتفع بتعريه من العوامل الظّاهرة من نحو: إنّ، وكان، وظننت، وإسناد الانطلاق، والذّهاب ونحو ذلك»[19].

أمّا المحدثون فقد انقسموا في هذا الأمر، هم أيضا، إلى مؤيد لرأي البصرة ومعارض لها، فشوقي ضيف مثلا يؤيد موقف البصرة في أنّ الرّافع للمبتدأ هو الابتداء، وذلك واضح من خلال رفضه لرأي الكوفة، بقوله: «وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر، (ضيف، د.ت) والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان. وهو رأي واضح الضّعف، لأنّه ينتهي بالكوفيين إلى الدّور المحال، كما يؤول إلى أن يرتفع المبتدأ بشيء يجري على اللسان قبل النّطق به.»[20] ثم إنّه حلّل آراءهم المختلفة في هذه القضيّة تحليلا دقيقا، ليثبت ضعف حجة الكوفيين في رأيهم مستدلّا بقصّة الفراء

مع أبي عمر الجرمي، المذكورة أعلاه، في هذا المجلس وقال إنّها تثبت "تكلفهم الشّديد".

✓ **1.3 مناقشة الآراء:** إنّ قضيّة الرّافع للمبتدأ والخبر من أشهر قضايا الاختلاف بين البصرة والكوفة. وأعتقد أنّ كِلا المدرستين، في أحوال عديدة، كانا يختلفان لمجرد الاختلاف. صحيح أنّ المدرسة البصريّة سبقت المدرسة الكوفيّة في التّأسيس بنحو مائة عام، وكانت أقوى حججا لاعتمادها المنطق والقياس، غير أنّ كثيرا من الخلافات بين المدرستين وصلت حد المبالغة التي لا طائل من ورائها ولا جدوى من تعلّمها. وقد يتّضح ذلك للدارس الذي يسعى إلى تبسيط مفاهيم نحويّة وتفريعاتها للطلاب، فيجد نفسه وسط كم هائل من الآراء المتضاربة في القضيّة الواحدة وقد لا يخرج منها بفائدة تذكر. وقد يكون ابن مضاء القرطبي صائبا في توجهه القائل بالتّخلي عن كثير من القواعد والتّفريعات التي لا تجنى منها فائدة عمليّة، في فهم اللغة العربيّة واستعمالها على الوجه الصّحيح. مثل ما ذهب إليه في دعوته لإلغاء العلل الثّواني والثّوالثّ: «وممّا يجب أن يسقط من النّحو العلل الثّواني والثّوالثّ، وذلك مثل سؤال السّائل عن (زيدٍ) من قولنا (قام زيدٌ) لمَ رُفع؟ فيقال لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصّواب أن يقال له: **كذا نطقت به العرب**. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. (القرطبي، د.ت) ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حُرِّم بالنّص ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حُكمه إلى غيره، فسأل لم حُرِّم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.»[21] ويبدو هنا جليا تأثر ابن مضاء بمذهبه الظّاهري حين يقارن بين علل النّحو وعلل الفقه التي ألغى أصحاب مذهبه العمل بها لكنّ هذا لا يمنع من التّفكر في فكرة التّخلّص من التّعقيدات النّحويّة التي لا طائل من وراء معرفتها. لقد دعا ابن مضاء القرطبي إلى التّجديد في علم النّحو بإلغاء أسس كثيرة قام عليها، تطلبت من علمائنا القدامى قرونا طويلة لإرسائها، وهو بدعوته هذه منطلقا من عقيدته المذهبيّة أو حاجة علميّة، يكون قد وضع يده على المشكل الذي انتهى إليه علم النّحو فأصبح ثقيلا على طلاب العلم، صعب المنال، ممّا دفع بشوقي ضيف محقّق كتاب "الرّد على النّحاة" إلى الالتفات إلى هذا الموضوع وداعيا هو بدوره إلى التّجديد وإعادة النّظر في كل ما

وصلنا من أبواب وفروع في النّحو، وتجد ذلك في المدخل الذي عقده لهذا الكتاب، حين تحدث عن "حاجة النّحو إلى تصنيف جيد".[22]

4. خاتمة: وخلاصة المسألة التي نحن بصدد دراستها أنّها تجعل إشكاليّة الخلاف في نظريّة العامل جليّة الوضوح؛ بدأ الفراء بسؤال الجرمي قائلا: "**أخبرني عن قولهم (زيدٌ منطلقٌ) لم رفعوا زيداً؟**" وهو سؤال طبيعي يتبادر إلى الذّهن من أجل التّعرف على أسرار اللغة، لِم جاءت على هذا الشّكل دون غيره؟ وهو سؤال طبيعي لأي دارس للعربيّة غير الفراء. فالفراء هنا في هذا المجلس جاء لمناظرة أبي عمر الجرمي، يعرف جيدا جوابه، لكنّه بسؤاله هذا يريد أن يبيّن ضعف حجّة البصريين في مقابل حجة الكوفيين. والأمر واضح في الأسئلة المتواليّة التي كان يطرحها بعد كل جواب للجرمي: "**وما معنى الابتداء؟**"، "**فأظهره**"، "**فمثله**"، وفي الأخير كان رده الواضح في التّهوين لحجة البصريين بقوله: "**ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثّل.**" وأبو عمر الجرمي، من خلال أجوبته، كان هادئا، مقتنعا بمذهب المدرسة التي ينتمي إليها، وراح يبادل الفراءَ أسئلته بأسئلة أخرى من جنسها: "**أخبرني عن قولهم (زيدٌ ضربتهُ) لم رفعتم زيداً**" قال: "**بالهاء العائدة على زيد**"، فتعجب الجرمي من كون البصريّين يرفعون الاسم باسم، فتدارك الفراء ذلك خاصّة وأنّ الجرمي أحرجه بقوله:".. **وأمّا الهاء في (ضربته) ففي محل النّصب فكيف يرفع الاسم.**" ليجيبه بقوله:" **لم نرفعه به وإنّما رفعناه بالعائد**" ووقع الفراء فيما عابه على البصريين من أنّهم يعتمدون عاملا لا يظهر ولا يتمثل.

ونلاحظ من خلال هذه المسألة كيف كان الخلاف بين المدرستين غير مؤسّس على أسس واضحة. فالبصرة التي اعتمدت القياس والبحث في العلل، كثيرا ما كانت تتيه في البحث عن علة لحالة إعرابيّة شاذة لم تجدها فيما جمعته من أقوال العرب لكنّها وجدتها في القرآن الكريم، فتحكم عليها بأنّها شاذة والشّاذ لا يقاس عليه. والكوفة باعتمادها السّماع والتّساهل في وضع القواعد النّحويّة، كثيرا ما كانت تخالف البصرة في توجهاتها النّحويّة لمجرد الخلاف، حتى أنّها وصلت إلى درجة اصطناع الشّواهد ووضعها لإثبات حججها. وكلاهما لم ينجُ من مغالاة وتلفيق. على أنّ كل هذا لا

يطعن في صدق جهودهما في وضع علم النّحو العربيّ الذي مازال ثابت الأركان يؤدي دوره الرّيادي في خدمة لغة القرآن الكريم.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلّفات:**

1. أحمد أبو العباس بن يحي ثعلب، مجالسّ ثعلب، تحق: عبد السّلام محمّد هارون، النّاشر، (مصر: دار المعارف 1965)، ط: 02.

2. أبوبكر محمّد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي، طبقات النّحويين واللغويين (ذخائر العرب 50)، تحق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، النّاشر، (القاهرة: دار المعارف)، ط: 02.

3. جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، انباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحق: محمّد أبو الفضل أبو الفضل إبراهيم، النّاشر، (القاهرة: دار الفكر العربيّ/ بيروت: مؤسسة الكتب الثّقافيّة)

4. جمال الدّين أبو الفضل محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، النّاشر، (بيروت: دار صادر)

5. الحسن أبو سعيد بن عبد الله السّيرافي، أخبار النّحويين البصريين، تحق: طه محمّد الزّيتي ومحمّد عبد المنعم خفاجي، النّاشر، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1955)، ط: 01.

6. الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تحق: فخر الدّين قباوة النّاشر (بيروت: مؤسسة الرّسالة، 1985)، ط: 01.

7. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، تحق: عبد الحميد هنداوي، النّاشر، (بيروت: منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، 2003)، ط: 01.

8. شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، النّاشر، (القاهرة: دار المعارف).

9. أبو العباس بن يزيد المبرد، المقتضب، تحق: محمّد عبد الخالق عظيمة النّاشر، (القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، 1994)

10. أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحق: حسن شاذلي فرهود، (كليّة الآداب، جامعة الرّياض، 1969)، ط: 01.

11. عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه، الكتاب، كتاب سيبويه، تحق: عبد السّلام هارون، النّاشر، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988)، ط: 03.

12. كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحق: إبراهيم السّامرائي، النّاشر، (الأردن، مكتبة المنار 1985) ط: 03.

13. كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد، الأنباري النّحوي، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمّد محي الدّين عبد الحميد. النّاشر، (دار الفكر)

14. مصطفى بن حمزة، نظريّة العامل في النّحو العربيّ"دراسة تأصيليّة وتركيبيّة"، (الكتاب عمل علمي تقدم به صاحبه إلى كليّة الآداب جامعة محمّد الخامس بالرّباط لنيل دبلوم الدّراسات العليا، باقتراح من د. تمام حسان، 2004). ط:01. تصوير بصيغة pdf موقع:http://www.moswarat.com/books_view_1172.html

15. ابن مضاء القرطبي، كتاب الرّد على النّحاة، تحق: شوقي ضيف، النّاشر (القاهرة: دار المعارف)

6. هوامش:

[1] نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد بن الأنباري (ت: 577هـ). تحق: إبراهيم السّامرائي. مكتبة المنار. الأردن. ط: 03. 1405هـ/ 1985م. ص: 116.

[2] هو صالح بن إسحق أبو عمر الجرمي النّحوي، نزل في جرم فنسب إليهم، أخذ عن أبي الحسن الأخفش، ووضع كتابا مختصرا لكتاب سيبويه، وعده أبو سعيد السّيرافي في المدرسة البصريّة الثّانيّة في النّحو رفقة أبي عثمان المازني (ينظر طبقات النّحويين واللغويين (ذخائر العرب 50). أبوبكر محمّد بن الحسن الزّبيدي الأندلسي. تحق: محمّد أبو الفضل إبراهيم. ط: 02. دار المعارف. القاهرة. ص: 74. وينظر أخبار النّحويين البصريين. أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافي (368-284هـ). تحق: طه محمّد الزّيتي ومحمّد عبد المنعم

خفاجي. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر. ط: 01. 1374هـ/ 1955م. ص: 39، 55.)

[3] هو يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي أبو زكريا الفراء كان من أبرع أهل الكوفة، أخذ عن الكسائي (ت: 207هـ)، كان مؤدبا لولدي المأمون، (ينظر انباه الرّواة على أنباه النّحاة ج4. جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: 624هـ). تحق: محمّد أبو الفضل أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربيّ. القاهرة. مؤسّسة الكتب الثّقافيّة بيروت. ط: 01. 1406هـ/ 1986م. ص: 07. وينظر طبقات النّحويين واللغويين. الزّبيدي. ص: 131. وينظر أخبار النّحويين. السّيرافي. ص: 40.)

[4] نزهة الألباء. الأنباري. ص: 116.

[5] لسان العرب. أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري. المجلد الحادي عشر. دار صادر. بيروت. مادة: عمل. (باب اللام فصل العين المهملة). ص: 474.

[6] لسان العرب: ص: 476.

[7] كتاب العين مرتبا على حروف المعجم. تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: 170هـ). ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي. منشورات محمّد علي بيضون. دار الكتب العلميّة. بيروت. ط: 01. 1424هـ/ 2003م. ج3. المحتوى: ض-ق.مادة "عمل" ص: 230.

[8] نظريّة العامل في النّحو العربيّ "دراسة تأصيليّة وتركيبيّة". مصطفى بن حمزة. ط:01. 1425هـ/ 2004م. (الكتاب عمل علمي تقدّم به صاحبه إلى كليّة الآداب جامعة محمّد الخامس بالرّباط لنيل دبلوم الدّراسات العليا، باقتراح من د. تمام حسان.). تصوير بصيغة pdf موقع:www .moswarat.com ص: 14.

[9] الجمل في النّحو. الخليل بن أحمد الفراهيدي. تحق: فخر الدّين قباوة. مؤسسة الرّسالة. بيروت. ط: 01. 1405هـ/ 1985م. ص: 118

[10]ينظر: المرجع نفسه ص: 118. في الهامش: رقم 05.

[11]الكتاب. كتاب سيبويه. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (. 180هـ). تحق: عبد السّلام هارون. ج:01. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط:03. 1408هـ/ 1988م. ص: 24/23.

[12]المقتضب. أبو العباس بن يزيد المبرّد. (210هـ/285هـ). تحق: محمّد عبد الخالق عظيمة. وزارة الأوقاف. المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة. لجنة إحياء التّراث الإسلامي. القاهرة. 1415هـ/ 1994م.ج04. ص: 126.

[13] المرجع نفسه.

[14]المدثر. الآية: 09.

[15]مجالسّ ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب (200هـ-291هـ). تحق: عبد السّلام محمّد هارون. دار المعارف. مصر. ط: 02. 1956م ص: ج1/ 20.

[16]الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين. كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد، الأنباري النّحوي (ت: 577هـ) ج1. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمّد محي الدّين عبد الحميد. دار الفكر. ص: 44.

[17]المرجع نفسه. ص: 45/44.

[18]الإنصاف في مسائل الخلاف. ص: 46.

[19]الإيضاح العضدي.أبو علي الفارسي(ت:377هـ). تحق: حسن شاذلي فرهود.ج1.ط1 1389هـ/ 1969م. ص:29.

[20] المدارس النّحويّة. شوقي ضيف.دار المعارف.القاهرة. ص: 168.

[21] كتاب الرّد على النّحاة. ابن مضاء القرطبي. تحق: شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة. ص: 130.

[22]ينظر الرّد على النّحاة. (المدخل) ص: 46.